

هل سيتمكن بنيت من استعادة ثقة الحزب الديمقراطي الأميركي بإسرائيل؟



صفحة (٣) -

جمعية «أيليم» الاستيطانية: «عودة إلى الجوهز؛ الصهيونية والعمل العبري»!



صفحة (٤) -



حكومة بينيت - لبيد: بدايات ملفومة.

(إبأ)

حكومة بينيت - لبيد تبدأ أسبوعها الأول بمطبات وهجوم غير مسبوق من الحريديم!

كتب برهوم جرابيسي:

تبدأ الحكومة الإسرائيلية الجديدة أسبوعها الأول في مواجهة الكنيست، مع أغليبتها الهشة، بمطبات ليست سهلة. سيكون هناك بداية اقتراح لحجب الثقة عن الحكومة، يادرت له كتلة الليكود، وثانياً، التحدي حول قانون حرمان العائلات الفلسطينية من لم الشمل، وهو تعديل سنوي لسريان قانون مؤقت منذ العام ٢٠٠٣، إذ يهدد الليكود، وقريبه بمعارضة القانون، ما يعني سقوطه، من ناحية أخرى، فإن كتلتى الحريديم تشنان هجوماً غير مسبوق بحدته ومضمونه ضد الحكومة الجديدة، وتجاهلتا كل إشارات أقطاب الحكومة، بشأن استعدادهم للتعاون مع كتلتى الحريديم، مع إبقاء الباب مفتوحاً لهما، إذ أعلنت الكتلتان مقاطعتهم للحكومة ومستشاريها.

ومن المفترض أن تعرض كتلة حزب الليكود يوم الاثنين من هذا الأسبوع، اقتراح حجب الثقة عن الحكومة، بعد أسبوع واحد من بدء عملها. وبموجب القانون، فإن الحكومة تتشكل بأغلبية عادية في الكنيست، ولكن إسقاط الحكومة يتطلب أغلبية عددية لا تقل عن ٦١ نائباً من أصل ١٢٠ نائباً، وأن تكون هذه الأغلبية متفقة في ما بينها على هوية رئيس الحكومة البديل، في حال تم حجب الثقة عن الحكومة. إلا أنه كما يبدو، فإن الليكود لن يحصل على تأييد أكثر من ٥٣ نائباً، لأن كتلة القائمة المشتركة لا يمكنها تأييد حجب الثقة الذي يطرحه الليكود، لسببين: مضمون حجب الثقة، وثانياً أن المرشح البديل هو بنيامين نتنياهو. فقد جاء في اقتراح الليكود، لتبرير حجب الثقة، أن «الحكومة بتشكيلتها الغربية، ضعيفة وليست ناجحة، ففي اليوم الثالث لعملها، لم تنجح في تمرير تعديل سريان قانون لم شمل العائلات، لمنع منح مواطنة لمئات آلاف الفلسطينيين، والمتسلسلين غير الشرعيين، وهو الأمر الذي سيصفي الدولة اليهودية، وسبب آخر، هو أننا وشركائنا في اليمين الحقيقي، سنعمل كل ما في وسعنا لإسقاط هذه الحكومة الخطيرة، في الفرصة السانحة الأولى»، حسب النص الحرفي المترجم لاقتراح الليكود.

ولها هذا، وحسب التقديرات، فإن كتلة القائمة المشتركة المعارضة، أمام ٦ نواب، مستنسخ من جلسة التصويت، تعبيرا عن معارضتها لليكود والحكومة الجديدة في آن واحد، وبهذا فإن اقتراح الليكود سيقسط، ويكون هذا أيضاً تجاوزاً لأول عقبة أمام الحكومة. العقبة الثانية الماثلة أمام الحكومة في الأيام المتبقية حتى نهاية حزيران الجاري، هي تعديل سريان مفعول القانون المؤقت الذي يحرم آلاف العائلات الفلسطينية من لم الشمل، وهي عائلات في إسرائيل والقدس وسبعارضان القانون، وهما موسي راز وغابي لاسكي، ولبس قانون تم سنه كأم مؤقت لأول مرة في العام ٢٠٠٣، ويجري تمديده سنوياً في شهر حزيران، ودائماً لديه أغلبية فورية. إلا أن الليكود أعلن أنه سيعارض تعديل القانون، في إطار سعيه لمحاربة الحكومة، لكن هذا القانون سيلقى معارضة في الائتلاف أيضاً. فعلى الأقل حتى الآن، قيل أن كتلة «القائمة العربية الموحدة» تريد معارضته رغم أنها جزء من الائتلاف، كما أن نائبين من كتلة ميرتس ولربما أكثر، أعلنوا أنهم سيعارضان القانون، وهما موسي راز وغابي لاسكي، ولبس واضحاً ما سيكون موقف نائبين عربيين في كتلتى ميرتس والعمل. إلا أنه حسب التقدير، فإن تهديدات كتلة الليكود ستسقط في لحظة الحسم، لأن عدم تعديل سريان هذا القانون العنصري، سيعني فتح المجال أمام آلاف طلبات لم الشمل، ولن يكون ما يمنع هذا، طالما لا يوجد قانون يحرم حق لم الشمل.

كذلك فإنه في الأيام المقبلة، ستواجه الائتلاف إشكالية في تشكيل اللجان البرلمانية العادية، بسبب كبر حجم الحكومة، ٢٨ وزيراً و٦ نواب وزراء، من أصل ٦١ نائباً، بمعنى أن عبء العمل البرلماني سيقع على حوالي ٢٦ نائباً، من دون رئيس الكنيست، وسيكون عليهم الانتشار في اللجان البرلمانية لضمان أغلبية لصالح حكومتهم، وفي الأسبوع الماضي استقال ١٤ وزيراً من عضوية الكنيست، وانضم بدلا منهم نواب جدد، من قوائم أحزابهم في الانتخابات الأخيرة، في

مسعى لتخفيف الضغط على العمل البرلماني للائتلاف الحاكم، كذلك قرر الائتلاف الحاكم في رئاسة الكنيست، منع طرح مشاريع قوانين خاصة حتى منتصف شهر تموز المقبل، بهدف تخفيف عبء مواجهة المعارضة، لكن هناك شك بشريعية قرار كهذا، إذا ما تم طرح التماس ضد القرار أمام المحكمة العليا. ما يقلق الائتلاف هو مبادرات لقوانين خاصة، عنصرية وداعمة للاحتلال والاستيطان، قادرة على اختراق الائتلاف الحاكم وتحقيق أغلبية لها، ما يؤثر قلاقلاً بين أطراف الحكومة.

خلفيات معارضة الحريديم الحادة

مع تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة، وبعد منحها الثقة، برزت المعارضة الحادة لكتلتى المتدينين اليهود المترمتمين (الحريديم): شاس ويهدوت هتورا، وليس فقط بمجرد إصدار بيان، وإطلاق تصريحات حادة ضد المشاركين في الحكومة، وإظهار التصاق أشد بحزب الليكود ورئيسه بنيامين نتنياهو، بل وصل الأمر إلى حد توقيع نواب الكتلتين على وثيقة تعهد في ما بينهما بعدم التعامل مع مستشاري الحكومة الجديدة الذين سيهتمون بشؤون الحريديم، حتى لو كان المستشارون من أبناء طوائف الحريديم.

القضية التي قد تطفو على السطح، هي مطالب أحزاب علمانية في الائتلاف الحاكم بسن قوانين تقوض قوانين الإكراه الديني، وبضمنها قوانين السبت، واحتكار شهادات الحلال اليهودي، وصولاً إلى السماح بإبرام عقود الزواج المدني، وكل هذه جوانب مهمة لدى الحريديم، سناتي عليها، لكن هناك ما هو أهم: الخوف من تقليص الميزانيات لمؤسساتهم إضافة لقضية التجنيد في الجيش. في هاجس كتلتى الحريديم حكومتان: الأولى برئاسة أريئيل شارون، مطلع العام ٢٠٠٣ وحتى ربيع العام ٢٠٠٦، التي بقيت فيها كتلتا الحريديم خارج الائتلاف، وهي الحكومة التي تقلصت فيها مخصصات الحريديم، وبضمنها أيضاً مخصصات العائلات عن أولادها دون سن ١٨ عاماً، وهي مخصصات تشكل رافداً مالياً مهما لعائلات الحريديم، بسبب كثرة الأولاد لديهم، وحكومة بنيامين نتنياهو، ٢٠١٣-٢٠١٥، التي تم فيها استثناء كتلتى الحريديم كشرط لدخول كتلتى «يوجد مستقبل» و«البيت اليهودي» (بيميننا) حالياً للحكومة، ومعهما كان حزب «إسرائيل بيتنا» الذي كان في تلك الدورة ضمن تحالف برلماني مع الليكود، في تلك الحكومة بالذات، كانت الضربة الأقوى لجمهور الحريديم، بمؤسساتهم الدينية والتعليمية، والمخصصات التي يتقاضاها طلاب المعاهد الدينية، ومنهم من يمضي سنوات طويلة جدا في المعاهد، ويعتاش مع أسرته على المخصصات الاجتماعية، والحديث يدور حول عشرات الآلاف.

ما يقلق كتلتى الحريديم، هو أن الجهات المركزية في حكومة ٢٠١٣-٢٠١٥، التي كان يترأسها نتنياهو، هي العصب الأقوى في الحكومة الجديدة: حزب «إسرائيل بيتنا» بزعامة أفيغدور لبييرمان، وهو صاحب الصوت الأعلى لمحاصرة ميزانيات الحريديم، وهو الآن يتولى وزارة المالية؛ وحزب «يوجد مستقبل» برئاسة أيتير لبيد، وهو حزب علماني كلياً؛ وأيضاً حزب «يميننا» الذي رئيسه نفتالي بينيت هو رئيس الحكومة.

في المفاوضات لتشكيل الحكومة الجديدة تحدثت أطراف عدة عن رغبتها في إبقاء الباب مفتوحاً أمام كتلتى الحريديم، وبالذات كتل «يميننا» و«أمل جديد» و«أزرق أبيض» وحتى «يوجد مستقبل»، رغم أن الائتلاف والتعليقية، وأيضاً المخصصات الاجتماعية التي يتلقاها طلاب المعاهد الدينية، ويجري الحديث عن مليارات الشواكل

في ما يلي، مخاوف الحريديم من الحكومة الجديدة، وهي دوافع صرختهم العالية ضدها:

•ضرب الميزانيات الخاصة التي تتلقاها مؤسسات الحريديم الدينية والتعليمية، وأيضاً المخصصات الاجتماعية التي يتلقاها طلاب المعاهد الدينية، ويجري الحديث عن مليارات الشواكل

سنويا كمبلغ إجمالي. •إتمام سن قانون التجنيد العسكري الإلزامي لشبان الحريديم، بموجب مشروع القانون الذي صاغه الجيش، وأقره الكنيست بالقراءة الأولى في شهر تشرين الثاني ٢٠١٨، وهو ينتظر القراءة النهائية، وتحتفظ منه كتلتا الحريديم، وتطالبان بتعديلات عليه لزيادة حجم الاعفاءات من الخدمة العسكرية.

•سن قانون أو أنظمة تُفرض على مدارس الحريديم بتدريس مواضيع أساسية، يرفضها الحريديم، وخاصة الرياضيات، واللغة الإنكليزية، عدا المواضيع العلمية المحظورة كلياً. فطالبا مدارس الحريديم يتعلمون رياضيات بدائية، وكل هذا بدوافع دينية.

•سن قانون يضع حداً لاحتكار إصدار شهادات الحلال، مثل أن يكون من صلاحية حاخامي المدن إصدار شهادات حلال، وأيضاً جهات دينية خاصة، بينما يريد الحريديم الاستمرار في احتكار المؤسسات الدينية القطرية الرسمية، وتلك التابعة لهم، في إصدار الشهادات، ليس فقط كوسيلة لتشديد السطوة على الحياة الدينية ومنها الحياة العامة، بل أيضاً لأن عملية إصدار شهادات الحلال العبري، مكلفة جداً، وتدر مليارات سنوياً على خزينة المؤسسات الدينية التي من صلاحيتها إصدار هذه الشهادات.

•الغاء الكثير من القيود على حركة السبت العبري، الذي يبدأ مع غروب شمس يوم الجمعة، وينتهي مع ظهور نجوم الليل، مساء يوم السبت، مثل السماح بتسيير مواصلات عامة، وإلغاء صلاحية وزير الداخلية بإلغاء قرارات مدن وبلدات يهودية تقرر تسيير مواصلات عامة، وأيضاً توسيع مجال فتح المحال التجارية في المدن اليهودية وإلغاء الكثير من القيود.

•سن قانون يسمح بالزواج المدني، وأيضاً الاعتراف بعقود الزواج التي تبرمها طوائف دينية إصلاحية.

•سن قانون يلغي إشكاليات من لا تعترف المؤسسة الدينية يهوديتهم، وتمنعهم من إبرام عقود زواج دينية يهودية.

•سن قانون يسمح بزواج مثليي الجنس، وقانون آخر يسمح لهم بالتبني، والاعتراف بهم عائلات كباقي العائلات.

كل هذه قضايا واردة بغالبيتها السانحة في اتفاقيات الائتلاف التي أبرمتها الكتل المشاركة في الحكومة مع حزب «يوجد مستقبل». وعلى الرغم من أن الاتفاق بين كتل الائتلاف بتأجيل القضايا الخلافية، إلى ما بعد مرور عام على تشكيل الحكومة، إلا أنه بالنسبة للحريديم، فإن مسألة الميزانيات، وقانون التجنيد العسكري، والإزام مدارس الحريديم بتعليم مواضيع أساسية، ليست موضع خلاف بين كتل الائتلاف، لهذا فإن تطبيقها قد يكون وارداً قريباً.

من خلف كل هذا، تدور معركة خفية بين الحريديم ومؤسسة الحكم ككل، بما فيها الأحزاب من غير الحريديم، وهي السعي لكسر جدران مجتمع الحريديم المنغلق على نفسه، لينخرط في الحياة العامة، وبالذات في سوق العمل بالنسبة الطبيعية، والتخلص من المليارات التي تدفع سنوياً على شكل مخصصات اجتماعية لعشرات الآلاف الذين هم في جيل العمل، ولا ينتجون شيئاً.

وحسب تحليل للكثير من إحصائيات إسرائيل، بات من الواضح أن الحريديم يشكلون ما لا يقل عن ١٤٪ من إجمالي السكان، من دون الفلسطينيين في القدس، والسوريين في الجولان الذين يرفضون الجنسية الإسرائيلية، هذا يعني أنهم باتوا يشكلون أكثر من ١٧٪ من إجمالي اليهود الإسرائيليين، وهذه نسب أخذت بالارتفاع بوتيرة عالية، وكلما زادت أعداد الحريديم ونسبتهم من بين السكان، وخاصة بين اليهود، فإن هذا يزيد قلق المؤسسة الحاكمة، والأحزاب من غير الحريديم، لأن زيادة العدد في الوضع القائم، يعني زيادة العبء المالي على الموازنة العامة، خاصة وأن جمهور الحريديم ليس جمهوراً منتجاً بالكم المطلوب من ناحية، ومن ناحية أخرى، ليس جمهوراً مستهلكاً بموجب مفاهيم الاستهلاك الرأسمالية العصرية. كل هذا، وفق سلسلة عديدة من الأبحاث، يساهم في محاصرة نمو الاقتصاد الإسرائيلي.

كلمة في البداية

عن التحولات في الولايات المتحدة وجاليتها اليهودية

بقلم: أنطون شلحت

تشير تقارير إسرائيلية متطابقة إلى أن من أبرز تداعيات الهبة الشعبية الفلسطينية الأخيرة، تعزز الجالية اليهودية في الولايات المتحدة إلى حملة كبيرة من النقد، على خلفية ازدياد نطاق مناهضة إسرائيل وسياساتها العامة.

وقد يكون في بعض هذه التقارير قدر من المبالغة المقصودة، سواء من طرف المتبرمين من هذا النقد، أو من جانب المتحمسين له، ولكن مع تخنية هذه المبالغة جانباً، لا يجوز عدم الالتفات مثلاً إلى التقرير المطول الذي نشرته صحيفة «يسرائيل هيوم» يوم الجمعة الأخير بهذا الشأن ونقلت فيه على لسان عدد من قادة هذه الجالية قولهم «دخلنا إلى وضع جديد»، والاستنتاج الذي تركّز عليه الصحيفة فيما يتعلق بهذا الوضع الجديد، يسלט الضوء على تطورين غير مسبوقين: الأول، وقوع اعتداءات على يهود في وضح النهار من دون أي خشية، وهذا يجري في كل أنحاء الدولة، وترتبط الصحيفة تلك الاعتداءات بما تصفه بأنه تصاعد الاعتداءات والمساس باليهود على خلفية معاداة السامية. والتطور الثاني، بلغة كاتب التقرير - وهو المراسل السياسي الأبرز للصحيفة- هو أن هذه هي المرة الأولى التي يتعرض فيها اليهود في الولايات المتحدة إلى الهجوم ويتم اتهامهم بصورة جماعية بسبب ممارسات إسرائيل ضد الفلسطينيين.

حتى وإن كانت الصحيفة ترمي من وراء هذا التقرير إلى التلميح بأن هذه التطورات ستواجه بحكومة ضعيفة في إسرائيل، أو بحكومة ليست بنفس القوة التي كانت عليها الحكومات السابقة، فإن تلك التطورات ليست منعزلة عما يمكن اعتبارها مستجدين في الساحة الأميركية عموماً. المستجد الأول هو تغير الإدارة في واشنطن وحلول إدارة أخرى محل السابقة التي كانت متماهية مع اليمين الإسرائيلي وجمعة بنيامين نتنياهو كما يوضح أحد مقالات هذا العدد من «المشهد الإسرائيلي». وليس هذا فحسب، بل إن من يقف على رأس الإدارة الجديدة هو رئيس كان جزءاً من إدارة الرئيس السابق باراك أوباما التي كانت هناك خلافات بارزة بينها وبين حكومات نتنياهو ولا سيما حيال الملفين الإيراني والفلسطيني. أما المسجد الثاني فهو مرتبط بحدوث تطورات داخل الحزب الديمقراطي حيال الموقف من إسرائيل ومن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي أظهرت خلال الهبة الأخيرة أن هناك انقساماً في صفوف ممثلي الحزب الديمقراطي في الكونغرس بين أغلبية تؤيد إسرائيل، وأقلية لا تؤيدها، وهذه الأقلية ذات تأثير وأخذة في الازدياد، كما يشير تقرير «يسرائيل هيوم» المشار إليه أعلاه، حيث ورد فيه أن شخصيات يهودية أميركية وجهت نقداً حاداً إلى مسؤولين كبار في الحزب الديمقراطي، بمن فيهم أعضاء يهود في الكونغرس ومجلس النواب، بسبب امتناعهم عن شجب الاعتداءات التي تعرض لها اليهود مؤخراً، خوفاً من أن يمس ذلك بهم سياسياً وأن يؤدي إلى خسارتهم مقاعدهم.

في العدد السابق من «المشهد الإسرائيلي» ترجمنا أيضاً مقالاً لأحد الناشطين في صفوف الجالية اليهودية في الولايات المتحدة يتوقف فيه عند هذه التحولات التي لا تنحصر داخل تلك الجالية بل تتعداها إلى الخطاب الأميركي العام، وهو يتناول على نحو خاص موضوع تبذل المصطلحات، على غرار عدم الاكتفاء بالحدث عن احتلال وإبنا أيضاً عن نشوء نظام إبارتهايد، وكيف أن بعض من تطرقوا إلى آخر عملية عسكرية قامت إسرائيل بشنها في قطاع غزة فعلوا ذلك من خلال اعتبارها بأنها علامة دالة على «تطهير عرقي» وحتى على «إبادة شعب». وأشير في ثنايا المقال نفسه إلى أن النائية الديمقراطية من نيويورك، ألكساندرنيا وأكازوبو كورتيز، ألفت قبل نحو سنة ونصف السنة مشاركتها في اجتماع لمنظمة «السلام الآن» في الولايات المتحدة حين نال عليها أن الاجتماع يحجب ذكرى اغتيال رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق إسحاق رابين، ووفقاً لما ذكره كاتب المقال، فإن رابين هو في النهاية رجل أبيض مُسن، إرثه الأساس هو العنف ضد الفلسطينيين. أما كونه حائزاً على جائزة نوبل للسلام، وكونه اغتيل خلال محاولته تغيير الواقع في الشرق الأوسط، فلم يسعفاه لتطهير اسمه، ولفت في الوقت عينه إلى أن المنظمات التي تتبنى مصطلحات مشحونة مثل «تطهير عرقي» و«إبادة شعب»، اختارت بشكل واضح التنازل عن السلام كهدف سياسي أو كروية العلاقات المطلوبة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وفي قراءته «حين يتم تقديم صراع مركب من خلال نية قمامعين ومقموعين فقط، لا تبقى هناك إمكانية للتحدث عن سلام بل فقط عن نضال للحرر».

لعل التحصيل الأخير الذي يمكن أن نخرج به من كل ما تقدم، وإن في عجلة، هو أن ثمة تغيرات في الولايات المتحدة وخصوصاً في صفوف الحزب الديمقراطي لمصلحة قضية فلسطين والشعب الفلسطيني، وليس مبالغة أبداً وصفها بأنها جديدة. غير أن السؤال الذي يبقى مطروحاً هو فيما إذا كانت تغيرات جادة، وستؤثر في تبديل مقاربة الولايات المتحدة لهذه القضية في المستقبل؟.

شهوة نتنياهو للسلطة حولته إلى كابوس في نظر كثير من الإسرائيليين!

كتب نهاد أبو غوش:



(أفب)

عداء نتنياهو مع المؤسسة أتاح له التفتل من أي قيود وضوابط، وهذا المنهج امتد ليشمل حتى حزب الليكود بحسب الاتهام الذي وجهته ليمور ليفنات لنتنياهو، فقد تحول الليكود من حزب ذي مؤسسات نظامية وهيئات مقررة، ويتنافس فيه أقطاب بارزون، إلى حزب الزعيم الواحد الأوحده، بقيادة الحزب صفاهم لنتنياهو ونخاهم جانباً واحداً تلو الآخر، ويمكن تعداد قائمة طويلة من هؤلاء الذين تخلص منهم نتنياهو مثل بيني بيغن ودان مريدور وسيلفان شالوم وصولاً لجدعون ساعر وليمور ليفنات، وقد حل محل هؤلاء قادة وشخصيات هم أقرب إلى كونهم أوعانا لنتنياهو يصفون له ويدافعون عنه في كل ما يفعل، ويتجنبون لخوض المعارك والقتال نيابة عنه حتى في معاركه الشخصية ضد أجهزة الدولة والقضاء.

شعبوية

من اللافت أنه وعلى الرغم من كل الاتهامات الجنائية، والذاتية المفرطة والفاقة التي تجيز مصالح الدولة لخدمة الشخص، والتسلط الفردي على الدولة ومؤسساتها، والكذب البواح على الجمهور كما على الخلفاء، ونكث الوعود، فإن بنيامين نتنياهو ما زال يحظى بشعبية غير قليلة في أوساط الجمهور الإسرائيلي، وتشير استطلاعات الرأي العام المتتالية إلى أن أكثر من ٤٠ في المئة من الجمهور يرون أن نتنياهو ما زال هو الشخص الأفضل لرئاسة الحكومة، وهي نسبة تشير إلى أن نحو ٥٠ في المئة من يهود إسرائيل يؤيدون نتنياهو على الرغم من كل ما ينسب له. هذه الحقيقة تشبه تلك التي تفيد أن أكثر من ٧٠ مليون أميركي انتخبوا دونالد ترامب في تشرين الثاني الماضي على الرغم من علمهم بأنه عنصري ومعاد للنساء والأقليات ومتعرج ومتحرش ومتهرب من الضرائب، ويمكن تفسير هذه الظاهرة بتحليل طبيعة اليمين الشعبي الذي يعتمد على زعامة فردية مطلقة مع تهميش مؤسسات الدولة، ولكن في إسرائيل لا يمكن فصل ظاهرة نتنياهو عن التطورات العميقة في المجتمع الإسرائيلي الذي يتجه بشكل متسارع نحو تكريس وشرعة نظام الفصل العنصري (أبارتهايد)، فنظام كهذا يستدعي وجود زعامة فردية متفائلة من كل القيود والمؤسسات لا تعير أي اهتمام للقوانين ولا للمواثيق المحلية والدولية، لكن زعامة كهذه سوف تصدم حتماً مع شرائح وفئات واسعة في مجتمعها وليس فقط مع ضحاياها الفلسطينيين، وهو ما ظهر جزيئاً في هذا التحالف الهجين الذين جاء بحكومة بينيت - لبيد، مع أنه من المبكر الحكم على نهاية عهد نتنياهو.

التمسك بالسلطة بأي ثمن، حتى لو اقتضى الأمر توريط الدولة في حروب لا ضرورة لها، أو جزها إلى انتخابات زائدة، وتعطيل جهاز الدولة بما في ذلك عدم إقرار الموازنة، وتجميد التعيينات مع كل ما يقتضيه ذلك من مصاريف باهظة وتآزيم للنظام السياسي، وبدا أن الاتهامات بالفساد التي قد تقود إلى السجن هي التي تحرك نتنياهو وتدفعه إلى الاستماتة في التمسك بالسلطة مهما كلف الأمر. وينقل شلحت في «بنيامين نتنياهو: عقيدة اللاحل» عن المذخور الإسرائيلي يحييعام فايس بعد رصده ثلاث من الحكومات التي ترأسها نتنياهو أن هدفه واحد لا يتغير وهو البقاء في السلطة، مشيراً إلى أنه أول رئيس حكومة في تاريخ إسرائيل يعتبر البقاء في السلطة هدفاً أساسياً، وأنه ليس لديه هدف آخر يتخطى البقاء في كرسي الحكم، وشهوة نتنياهو للسلطة جعلت منه مقاتلاً شرساً من أجل هذه الغاية، مستعداً لفعل أي شيء ومستخدماً مهاراته الخطابية في الهجوم على خصومه وإثارة حمية الجمهور اليميني، بعد توقيع اتفاق أوسلو وما تلاه من سلسلة عمليات تفجيرية، حرص نتنياهو، الشاب نسبياً في ذلك الوقت، على القيام بزيارات ميدانية لمواقع جميع العمليات واستثمار دماء القتلى في التحريض على اتفاق أوسلو والترويج لبرنامج الليكود، وبنفس الشراسة والضراوة التي حرض فيها على إسحق رابين ومن بعده على شععون بيريس والتي ساهمت في شحن الأجواء والتمهيد لاغتيال رابين العام ١٩٩٥، ثم التمهيد لفوز نتنياهو المفاجيء العام ١٩٩٦، واصل نتنياهو الهجوم على خصومه ومنافسيه مستخدماً أخطر الاتهامات بما في ذلك تهديد أمن إسرائيل وتعريض وجودها للخطر كما فعل بشكل شخصي ومن خلال أعوانه المقربين خلال نقاشات جلسة الثقة على حكومة بينيت - لبيد.

العداء للمؤسسات

اصطدم نتنياهو خلال مسيرته الطويلة في الحكم مع كل مؤسسات الدولة تقريباً: مع مستشاره القانوني، ومع قضاة المحكمة العليا والجهاز القضائي بشكل عام، ومع الشرطة والأجهزة الأمنية، مع وسائل الإعلام التي ظل ينعتها بأنها يسارية وأنها هي التي لفتت له الاتهامات الباطلة، وكذلك مع الإدارات المهنية في وزارتي الصحة والمالية اللتين شهدتا سلسلة من الاستقالات بسبب خلافات مع نتنياهو، وحتى مع كبار المسؤولين في وزارة الخارجية وقياداتها التي غيبتها نتنياهو عن الاتصالات التمهيدية بشأن التوقيع مع الدول العربية والإسلامية.

ليبرمان رئيس حزب «إسرائيل بيتنا»، وحتى يائير لبيد مهندس الحكومة الجديدة، وصولاً إلى آخر المذخوليين بيني غانتس الذي تنكر نتنياهو لكل وعده له. مثل هذه القطيعة والاصطفافات التي فاقمت أزمة النظام السياسي الإسرائيلي، ففي السياسة عادة ما تتنحى المشاعر الشخصية لتنتصر لغة المصالح والمنافع، جرى ذلك مع أفيغور ليبرمان الذي تناسى خصوماته مع رئيسه السابق وعاد للعمل معه من بوابة التحالف بين حزبين، وحتى بخوض الانتخابات ضمن قائمة واحدة في دورة انتخابات الكنيست التاسع عشر في كانون الثاني ٢٠١٣، وكان يمكن أن تعالج الأمور مع باقي الخصوم والمنافسين على القاعدة نفسها، لا سيما وأن بعض هؤلاء، مثل بيني غانتس وحزبه أرزق أبيض، كانوا مهديدين بالخروج نهائياً من الساحة السياسية لو جرت انتخابات خامسة.

ليست العوامل الشخصية إذن هي العامل الحاسم أو الوحيد في توحيد النقائض ضد نتنياهو، لكنها وفق معظم الدراسات والتحليلات هي الباعث الأهم لسلوك هذا الأخير السياسي، وقد تكون الدافع وراء مواقفه المتقلبة، ففي السياسة تجاه القضية الفلسطينية والاحتلال ثمة من هم على يمينه بل أشد طرفاً منه، وهناك من يطابقونه في المواقف ومن هم على يساره، وينطبق الأمر عينه على قضايا الدين والدولة، والسياسات الاقتصادية والاجتماعية، بل إن نتنياهو نجح أحياناً في تقديم نفسه كمتعادل وصاحب موقف وسطي إذا ما قورن بحلفائه وشركائه في الحكم من حزبي «يمينا» و«الاتحاد الوطني»، وحتى لمن باتوا خصوماً له كساعر وليبرمان.

ثمة من اتخذ موقفاً مبدئياً صارماً من نتنياهو بادعاء عدم أهليته لتولي السلطة بسبب توجيه عدة اتهامات بالفساد له، ويسود هذا الموقف لدى حركات جماهيرية، بينما يبدو التزام الأحزاب والقوى السياسية به متفاوتاً ونسبياً، فبين غانتس وحزبه وكذلك حزب العمل بزعامة عمير بيرتس التحقوا بنتنياهو وحكومته الخامسة التي تشكلت بعد انتخابات الكنيست الـ ٢٣، على الرغم من أنهم أسسوا دعايتهم الانتخابية كلها على الطعن في أهلية نتنياهو للحكم، وينطبق الأمر عينه على نفتالي بينيت الذي تردد أكثر من مرة في الانضمام لنتنياهو أو لخصومه، فحسم أمره أخيراً بناءً على حساباته الملحة وليس وفق موقف مبدئي أو أخلاقي.

التمسك بالسلطة بأي ثمن

تظهر سيرة نتنياهو أن قضيته المركزية هي

والسيطرة على طول الحدود مع الأردن. تفترض التسوية التي تبناها نتنياهو وعمل على تكريسها استحالة إنجاز تسوية سياسية مع الفلسطينيين في هذا الجيل، وأن أقصى ما يمكن تقديمه للفلسطينيين هو السلام الاقتصادي، في حين تتركز الجهود لإنجاز تسوية إقليمية تحقق التطبيع مع الدول العربية وتبني تحالفاً بين إسرائيل والدول العربية المعتدلة لمواجهة إيران وحلفائها. ويورد أنطون شلحت في كتابه «بنيامين نتنياهو، عقيدة اللاحل» (مدار، ٢٠١٤) عدداً من القرائن التي توضح كيف لجأ نتنياهو إلى إطلاق تصريحات ملتبسة كما جرى في خطابه الشهير في جامعة بار إيلان (١٤ حزيران ٢٠٠٩) بهدف تجنب الضغوط الدولية أو إرضاء إدارة باراك أوباما في ذلك الوقت، وفي النتيجة لم يتعد الأمر مجرد تقديم ضريبة كلامية سرعان ما جرى التراجع عنها بالأفعال والأقوال.

قائد فريد أم كابوس؟

إنجازات نتنياهو إذن كثيرة، في مجالات تحسين مكانة إسرائيل الدولية دون المساس بمنظومة الاحتلال والاستيطان، ترافقها أيضاً فحزات ملحوظة للاقتصاد الإسرائيلي (بمعزل عن عدالة توزيع الدخل)، وإدارة لافتة لأزمة كورونا استطاع بعدها التفاخر بأن إسرائيل هي أول دولة في العالم تخرج من الجائحة وتفتح الأسواق، وإلى جانب ذلك قطع نتنياهو أشواطاً بعيدة في «تهويد» المجتمع الإسرائيلي وحسم التناقض التاريخي بين يهودية الدولة وديمقراطيتها لصالح الصفة الأولى من خلال إقرار قانون أساس القومية إلى جانب سلسلة من القوانين التمييزية لصالح اليهود، فكيف إذن يتحول نتنياهو إلى كابوس لدى قطاعات عريضة من الجمهور الإسرائيلي وتتعد كل هذه القوى السياسية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار للتخلص من حكمه؟ كيف تنحيط إسرائيل في أزمة سياسية شاملة وتعجز عن تشكيل حكومة مستقرة على الرغم من وجود أغلبية يمينية حاسمة في البرلمان؟ ووسط ذلك يتبين أن شخص نتنياهو، وليس حزب الليكود، هو العقبة الكأداء أمام تشكيل الحكومة وهو الذي جز الدولة إلى خوض أربع دورات انتخابية للكنيست خلال عامين ويهدد بالتوجه إلى دورة خامسة خلال أشهر. يمكن العثور على كثير من الحسابات والضغائن الشخصية لدى «معسكر التغيير» وتحديد لدى قائده الذين عمل معظمهم تحت رئاسة نتنياهو خلال حكوماته المتتالية، ينطبق ذلك على رئيس الحكومة نفتالي بينيت، وعلى جدعون ساعر الذي كان قائداً بارزاً في حزب الليكود وعانى مراراً من تهميش وإقصاء نتنياهو له إلى درجة الإذلال، كذلك على أفيغور

إسقاط نتنياهو، تحالف المذخوليين.

شنت الوزيرة والقيادية السابقة في حزب الليكود ليمور ليفنات هجوماً لاذعاً على رفيقها ورئيس الحكومة السابق بنيامين نتنياهو، عبر سلسلة مقالات كتبتها في «يديعوت أchronوت» ومقابلات صحافية لعدد من وسائل الإعلام، دحضت ليفنات اتهامات نتنياهو للحكومة الجديدة بأنها حكومة يسار، فأظهرت أن أكثر من ٧٠ في المئة من أعضاء حكومة نفتالي بينيت الجديدة محسوبون على كتل اليمين والوسط. وبخت ليفنات رئيسها السابق على العنف اللفظي الذي استخدمه وأجاز لأعضاء كتلته باستخدامه خلال جلسة الثقة، ولم تظهر الوزيرة التي كانت محسوبة فيما مضى على صفوف الليكود أي أسف على خسارة حزبه للسلطة، بل على العكس قالت إن ما جرى أمر طبيعي ومطلوب بعد أن قام نتنياهو بتدمير

الحزب. اللافت أن ليفنات، وفور نجاح الحكومة الجديدة بنيل ثقة الكنيست، أصرت على استخدام تعبير «رئيس الحكومة السابق» عدة مرات في مقال واحد، ثم وجهت رسالة لنتنياهو خاطبته فيها بصفته «رئيس المعارضة»، عدة مرات أيضاً في تصميم ملحوظ على استخدام هذه العبارات لوصف صاحب أطول ولاية في تاريخ حكومات إسرائيل (١٥ سنة) وكان الكابوس الذي كان جاثماً على صدر إسرائيل طوال الاثني عشر عاماً العاضية قد أزيح نهائياً، وهو ما يفسر جزئياً التحالفات الغربية التي نشأت بائتلاف الأحزاب الثمانية الذي قاد نتنياهو في انتخابات ١٩٩٦ بعد أشهر قليلة من اغتيال إسحق رابين، وفي الحالتين راجت ادعاءات أوساط من حزب العمل أن هذا الفوز غير شرعي، وهو ما كرره نتنياهو نفسه تجاه رئيس الحكومة الجديد بينيت، من خلال الطعن في شرعية هذا الفوز الذي سيعرض أمن إسرائيل وسلامتها للخطر، وأن هذا التغيير سوف يبهج أعداء إسرائيل وخاصة الإيرانيين الذين يسيقون الاحتفالات، وخاطبته ليفنات رفيق دريها السابق: «بيدو أنك بملء الغرور والغطرسة، تظن أن لا أحد سواك مؤهل لشغل منصب رئيس الحكومة، فأنت موعود لهذا المنصب وولدت من أجله، لكن خلافاً للوزراء وأعضاء الكنيست الصامتين الذين يسيرون وراءك، ثمة كثيرين باتوا مقتنعين أنه أن الأوان لتغييرك واستبدالك».

إنجازات

يمكن لسيرة بنيامين نتنياهو وإنجازاته وإخفاقاته أن تملأ كتباً كثيرة، فثمة الكثير من الإثارة في الحياة الشخصية لهذا الرجل الذي برز فجأة من المصروف الثانوية لحزب الليكود في أواخر عهد إسحق شامير، ليتجاوز عدداً من رؤساء المسكرات والأمراء والتاريخيين في حزب الليكود أمثال أرئيل شارون وإفيد ليفي ودان مريدور، ويتقدم بسرعة من سفير إسرائيل في الولايات المتحدة إلى عضو كنيست ونائب وزير الخارجية في العام ١٩٨٨.

لا يقتصر تأثير نتنياهو على كونه صاحب أطول مدة بين رؤساء حكومات إسرائيل، فهو صاحب بصمات كثيرة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والقانونية، كما أن لديه كثيراً من الإنجازات السياسية والدبلوماسية من خلال فكه عزلة إسرائيل الدولية وبناء علاقات متميزة مع دول مهمة كانت تاريخياً من أنصار العرب والفلسطينيين مثل روسيا والصين والهند والبرازيل، إلى تحقيق اختراقات في العمق العربي والإسلامي وبناء علاقات وثيقة مع عدد من الدول والمحاو الإقليمية الأفريقية وصولاً إلى التطبيع وإقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع الإمارات العربية والبحرين والسودان والمغرب.

ولعل الإنجاز الأكبر لنتنياهو خلال ولاياته المتتالية هو ما حققه مع الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب الذي اعترف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب لواشنطن، كما اعترف بسيادة إسرائيل على الجولان السوري المحتل، وارتباط هذه الإنجازات بمشروع «صفقة القرن»، مع أنه رفع من التداول رسمياً برحيل ترامب، لكنه ما زال موضع التطبيق العملي وخاصة مع المشاريع والخطط الاستيطانية التي أطلقها نتنياهو.

على المسار السياسي كانت الفترة الطويلة التي تسلم فيها نتنياهو السلطة، ١٩٩٦-١٩٩٩، ثم من ٢٠٠٩-٢٠٢١ أكثر من كافية لفرض رؤية اليمين الإسرائيلي لأية تسوية محتملة والتي يمكن تلخيصها عملياً بتدمير أي فرصة لقيام دولة فلسطينية مستقلة من خلال مواصلة السيطرة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وضم القدس وتهويدها، وتكثيف الاستيطان،

صدر حديثاً

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

قضايا إسرائيلية (٨١)

محور العدد:

إسرائيل والتطبيع مع الدول العربية



هل سيتمكن بينيت من استعادة ثقة الحزب الديمقراطي الأميركي بإسرائيل؟



(الغيب)

كتب خلدون البرغوثي:

أشار رئيس الحكومة الإسرائيلية الجديدة نفتالي بينيت، في سياق خطابه أمام الكنيست خلال جلسة الحصول على الثقة لحكومته، إلى العلاقات الإسرائيلية-الأميركية وأهميتها، وقال إن حكومته ستبذل جهدها لترميم علاقاتها الخارجية، ولتعميق وتطوير العلاقات مع أصدقاء إسرائيل في الحزبين (الديمقراطي والجمهوري)، وإن حدثت خلافات فسيتم التعامل معها من منطلق الثقة والاحترام المتبادل. ووجه بينيت الشكر للرئيس الأميركي جو بايدن لوقوفه إلى جانب إسرائيل خلال حربها على قطاع غزة الشهر الماضي، ولدعمه إسرائيل لسنوات طويلة.

تحمل هذه الرسالة إشارة واضحة إلى تدهور علاقة إسرائيل مع الحزب الديمقراطي في ظل حكم بنيامين نتانياهو إبان رئاسة باراك أوباما (٢٠٠٩-٢٠١٦)، وفي إثر التحالف العميق بين نتانياهو والرئيس الجمهوري السابق دونالد ترامب وحزبه في الكونغرس، وتصاعد الخلاف بين حكومة نتانياهو مع إدارة أوباما عقب موقف إسرائيل الراضف للاتفاق النووي الإيراني العام ٢٠١٥، ومحاولات نتانياهو وضع عقبات أمام أوباما من خلال حلفاء الليكود الجمهوريين في مجلسي النواب والشيوخ.

ذهب نتانياهو بعيدا في تحديه لإدارة أوباما، ثم عبر علاقته مع الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، ما خلف شرخا في علاقات إسرائيل بالحزب الديمقراطي، ودخل للوبي الصهيوني، وفي صفوف يهود الولايات المتحدة.

إهانة نائب الرئيس بايدن بالاستيطان في ٢٠١٠

زار بايدن إسرائيل في شباط ٢٠١٠ حين كان نائبا للرئيس أوباما، وكان هدف الزيارة إحياء مفاوضات السلام الفلسطينية-الإسرائيلية، ولتحقيق ذلك طلبت إدارة أوباما بتجميد الاستيطان، لكن حكومة نتانياهو سارعت إلى توجيه إهانة لبايدن عبر السماح للجنة البناء والتخطيط في بلدية القدس بالإعلان عن بناء وحدة استيطانية في شرق المدينة المحتلة، وهو ما تسبب بمفشل جهود بايدن من ناحية، واعتبر إهانة كبيرة وجهتها إسرائيل لنائب الرئيس الأميركي.

فوزيرة الخارجية حينئذ هيلاري كلينتون قالت لقناة CNN «إن الإعلان الإسرائيلي عن بناء مستوطنة جديدة في مناطق متنازع عليها في شرق القدس كان إهانة للولايات المتحدة.. الإعلان عن بناء استيطاني في اليوم الذي يتواجد فيه نائب الرئيس الأميركي كان مهينا». واعتبرت صحيفة «يديعوت احرونوت» أيضا أن بايدن تلقى إهانة كبيرة، فآخّر ساعة ونصف الساعة عن وجبة العشاء الرسمية مع نتانياهو الذي ادعى أنه لم يكن يعلم عن قرار البناء الاستيطاني. بايدن أيضا أصدر يومها بياناً قال فيه «أدين قرار حكومة إسرائيل المضي بخطّة بناء وحدات استيطانية جديدة في شرق القدس.. موعد ومضمون القرار عشية البدء بمحادثات للتقريب (بين الفلسطينيين والإسرائيليين) ليسا إلا خطوات لتقويض الثقة التي نحتاجها الآن، وتتعارض مع أجواء المحادثات التي أجريتها في إسرائيل. علينا خلق أجواء تدعم المفاوضات ولا تعرقلها».

هذه الإهانة سبقتها أخرى لبايدن وجهها في العام ٢٠١٠ داني دانون، الذي كان عضوا في الكنيست عن الليكود، وتولى لاحقا منصب مندوب إسرائيل في الأمم المتحدة بين ٢٠١٥ - ٢٠٢٠. فصحيفة «هارتس» نقلت عن دانون قوله «في الوقت الذي نرحب فيه بنائب الرئيس بايدن كصديق وداعم لإسرائيل لفترة طويلة، فإننا نرى (الزيارة) ليست أقل من إهانة لأن الرئيس أوباما لن يأتي بنفسه». واعتبرت «هارتس» هذا التصريح تقليلا من شأن إسرائيل لنفسها عبر تصريحات المسؤولين المهينة لنائب الرئيس الأميركي.

في شهر أيار ٢٠١١ وخلال حديث لنتانياهو مع صحفيين بحضور أوباما في البيت الأبيض اعتبر أن مقترح السلام الذي عرضه الأخير في اليوم السابق غير واقعي، وتحدث نتانياهو بحسب صحيفة «واشنطن بوست» بلهجة من يلقي محاضرة على أوباما. وكان ذلك بعد يوم أيضا من معاملة هاتفيه غاضبة بين وزيرة الخارجية آنذاك هيلاري كلينتون ونتانياهو احتج فيها على اقتراح أوباما حدود ١٩٦٧ أساسا لاتفاق سلام يؤدي إلى قيام دولة فلسطينية.

تقارب نتانياهو والجمهوريين ضد أوباما

في العام ٢٠١٢ وفي خضم الحملة الانتخابية الرئاسية التي تنافس فيها أوباما مع الجمهوري ميت رومني، استقبل نتانياهو رومني في القدس استقبالا دافئا جدا. وبعد فوز أوباما اعتبر رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق ايدهو أولمرت في تصريحات نشرتها صحيفة «يديعوت احرونوت»، أن نتانياهو تجاوز كل الخطوط التي علقته مع الإدارة الأميركية، وتساءل أولمرت «إن كان ما زال هناك صديق لإسرائيل في البيت الأبيض؟» على خلفية ما قام به نتانياهو ضد أوباما في الشهور السابقة خلال حملته الانتخابية. وقاد هذا التوتر إلى رفض أوباما لقاء نتانياهو خلال تواجدهما في نيويورك على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة.

البرنامج النووي الإيراني يسخّن الوضع

كانت نتانياهو في تلك الفترة يهدد بإمكانية توجيه ضربة عسكرية إسرائيلية للبرنامج النووي الإيراني، ما دفع إدارة أوباما إلى الضغط على إسرائيل لمنعها من الإقدام على ذلك، وانتقد نتانياهو الضغوط الأميركية وقال «إن الولايات المتحدة لم تكن تملك أي حق أخلاقي في إحباط خطط إسرائيل العسكرية»، بحسب «واشنطن بوست».

في لقاء آخر في البيت الأبيض في آذار ٢٠١٤ ضمن جهود أوباما لإحياء عملية السلام، أثار رئيس الحكومة الإسرائيلية للرئيس الأميركي، عندما قال أمام الصحافيين إنه غاضب بسبب قيادة الولايات المتحدة

بينيت: الاختبار الأميركي لا يقل صعوبة عن «المناهة» الداخلية.

الجهود الدولية في المفاوضات مع إيران حول برنامجها النووي، وإنه يرفض سياسة الإدارة الأميركية تجاه سورية.

وتبادل أوباما ونتانياهو في أكثر من مناسبة تصريحات تظهر اتساع خلافهما حول حل الدولتين والبرنامج النووي الإيراني.

مع دخول المفاوضات بين مجموعة ١٠+٥ (الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن-الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا والصين، إضافة إلى ألمانيا) وبين إيران حول برنامجها النووي مراحل حاسمة تصاعدت حدة خطاب نتانياهو وتحركاته لإحباط الاتفاق الدولي مع إيران. وبلغت ذروة التوتر مع تلقي نتانياهو دعوة للقاء خطاب أمام الكونغرس ضد الاتفاق النووي بتاريخ ٣ آذار ٢٠١٥، هاجم فيه الاتفاق المتبادل مع إيران، واعتبر أن «عدم التوصل إلى اتفاق أفضل من إنجاز اتفاق سيء»، وهدد نتانياهو من منصة الكونغرس بإمكانية إقدام إسرائيل الراضفة للاتفاق النووي على التصدي لإيران بمفردها.

في اليوم التالي قلل أوباما من أهمية تهديدات نتانياهو عندما قال إنه لم يتابع خطابه لكنه اطلع على مضمونه، وإن نتانياهو «لم يقدم بدائل قابلة للتطبيق لمنع إيران من امتلاك سلاح نووي».

وعلقت رعيمة الأقلية الديمقراطية في مجلس النواب نانسي بيلوسي على خطاب نتانياهو بالقول «كنت على وشك ذرف الدموع خلال الخطاب... وقد حزننا لإهانتته ذكاء الولايات المتحدة كدولة عضو في مجموعة ١٠+٥ وحزنت لتعالي (نتانياهو) على معرفتنا بالخطر الذي تمثله إيران والتزامنا الأوسع بأمم إسرائيل».

نشر موقع jewishinsider في الأسبوع الماضي تصريحاً للسير الإسرائيلي السابق في واشنطن رون دريغر حفل فيه رئيس مجلس النواب السابق، الجمهوري جون بينر، مسؤولية عدم إبلاغ إدارة أوباما بدعوة الحزب الجمهوري لنتانياهو للقاء خطاب في الكونغرس بحضور مجلسيه، النواب والشيوخ، وكان الحزب الديمقراطي اعتبر إلقاء نتانياهو خطبا في الكونغرس من دون التنسيق مع الرئيس أوباما انتهاكا للبروتوكول المتبع. وشهدت جلسة الخطاب بوردا واضحا من قبل أعضاء الكونغرس من الحزب الديمقراطي تجاه نتانياهو مقابل حماس أعضاء الحزب الجمهوري.

أدرك نتانياهو بنفسه أن ما يقوم به قد يؤدي إلى انحياز منظمة «إيباك» إلى أحد الحزبين، وأشار إلى ذلك بالقول في خطابه أمام اللوبي الصهيوني قبل يوم واحد من خطابه في الكونغرس «إن أحد الأسباب الرئيسية لتعزيز التحالف بيننا على مر السنين عقدا بعد عقد ما هو إلا دعم كلا الحزبين له، ويجب الإبقاء على هذا الوضع».

نتانياهو والجمهوريون كسروا عرفاً تاريخياً

حافظ اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة المعروف باسم لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية «إيباك» تاريخياً على علاقة ومسافة واحدة من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، في ظل تداول الحكم سواء في الرئاسة أو في مجلسي الكونغرس. لكن نتانياهو كسر هذا العرف باندفاعه تجاه الحزب الجمهوري ضد الرئيس الديمقراطي أوباما وبدأت الإشارات لهذا الاندفاع بشكل مبكر.

وتحدثت كوني بروك، الكاتبة المخضمة في مجلة النخبة الأميركية The New Yorker، في آب ٢٠١٤، عن قلق «إيباك» من بعض الأصوات المنتقدة في الحزب الديمقراطي لإسرائيل خلال حربها على قطاع

غزة، وأشارت إلى حدوث جدل بين أعضاء كونغرس ديمقراطيين وممثلين من «إيباك»، خلال لقاء بينهم، سببه كما يبدو شعور اللوبي الصهيوني بضيق إدارة أوباما من سياسات إسرائيل. أشارت بروك أيضا إلى تصريحات للمنسق السابق للبيت الأبيض في الشرق الأوسط فيليب غوردون قال فيها «كيف ستحقق إسرائيل السلام إن كانت غير مستعدة لوضع حدود لها، لإنهاء الاحتلال، وللسمخ للفلسطينيين بالسيادة والأمن والكرامة؟.. لا يمكنها مواصلة فرض السيطرة العسكرية على شعب آخر إلى الأبد، وقيامها بذلك ليس فقط خطأ، بل هو وصفة للسخط وعدم الاستقرار الدائم».

نتانياهو يدعم ترامب في حملته الانتخابية

مع بلوغ الحملة الانتخابية للرئاسة الأميركية العام ٢٠١٥ ذروتها، وبينما كان التنافس محتدما بين هيلاري كلينتون مرشحة الحزب الديمقراطي، وديونالد ترامب المرشح عن الحزب الجمهوري، ورغم أن نتانياهو حاول أن ينأى بنفسه عن الحملة الانتخابية، تحسبا من فوز كلينتون، وارتداد ذلك عليه، إلا أن صحيفة «واشنطن بوست» نقلت عن رودي جوليان، رئيس بلدية نيويورك السابق والقيادي في الحزب الجمهوري، في شهر تموز ٢٠١٦ - أي قبل الانتخابات الأميركية بنحو أربعة شهور - قوله إنه أجرى حوارات مع أعلى المستويات القيادية في الحزب الجمهوري، وأبلغوه أنهم يريدون أن يروا ترامب رئيسا للولايات المتحدة، كان جوليان زار إسرائيل في آذار من العام نفسه والتقى نتانياهو الذي حاول الظهور أمام الصحافيين بأنه في موقف محايد تجاه السباق الانتخابي في الولايات المتحدة، لكن جوليان كان صريحا بشكل فضح موقف نتانياهو، عندما قال لاحقا «أنهم (المستويات القيادية في الحكومة الإسرائيلية) لا يريدون هيلاري كلينتون... فهم يدركون أنها ستشروع بتنفيذ حل الدولتين مرة أخرى، وستنحاز للفلسطينيين. هم يدركون أن دونالد ترامب قادر على الوقوف ضد الإرهاب الإسلامي، لذلك لا يوجد نقاش حول من هو أفضل لإسرائيل من هيلاري كلينتون»، في إشارة إلى ترامب.

قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤

في العام ١٩٧٢ رفع المندوب الأميركي في الأمم المتحدة جورج بوش (الأب) يده مستخدما حق النقض- الفيتو- ضد مشروع قرار في مجلس الأمن كان في نسخته الأولية يدعو لإدانة عدوان إسرائيل على الأراضي اللبنانية والسورية، لكن الولايات المتحدة أزدادت تعديله لإدانة ما وصفتها بـ«الهجمات الإرهابية»، في إشارة إلى عمليات الفدائيين عبر حدود البلدين ضد الاحتلال الإسرائيلي. ولرفض معظم الدول التعديلات الأميركية استخدم بوش الفيتو لأول مرة لصالح إسرائيل ضد مشروع القرار، وكان هذا الفيتو فاتحة للغطاء الذي منحته الولايات المتحدة لإسرائيل في الأمم المتحدة، عبر إحباطها عشرات المرات مشاريع القرارات التي تطالب إسرائيل بخطوات فعلية لوقف إجراءاتها أو مع تصاعد التوتر بين أوباما ونتانياهو وانحياز الأخير تماما للحزب الجمهوري وتعاونهما ضد إدارة أوباما عبر فرض الحزب من خلال قوانين في الكونغرس عقوبات على إيران قد تقضي على الاتفاق النووي الدولي، وجد أوباما الفرصة للانتقام من نتانياهو عبر امتناع الولايات المتحدة عن التصويت على مشروع قرار في مجلس الأمن يدين الاستيطان حمل الرقم ٢٣٣٤ بتاريخ ٢٣ كانون

الأول ٢٠١٦. وينص القرار على أن مجلس الأمن «يؤكد من جديد أن إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأرض الشرقية، ليس له أي شرعية قانونية ويشكل انتهاكا صارخا بموجب القانون الدولي وعقبة كبرى أمام تحقيق حل الدولتين وإحلال السلام العادل والدائم والشامل»، ويكرر مطالبته إسرائيل بأن توقف فوراً وعلى نحو كامل جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأن تحترم جميع التزاماتها القانونية في هذا الصدد احتراماً كاملاً، ويؤكد «أنه لن يعترف بأي تغييرات في خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧ بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، سوى التغييرات التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات».

شكل سماح الإدارة الأميركية بتمرير مشروع هذا القرار صدمة لحكومة نتانياهو والذي سارع إلى مهاجمة الرئيس الأميركي بالقول «إن إدارة أوباما نصبت كميناً معيياً ضد إسرائيل في الأمم المتحدة». بعد قرار مجلس الأمن أيضا بخمسة أيام أيضا أقدمت الولايات المتحدة على خطوة أخرى اعتبرت مضادة لسياسات نتانياهو تمثلت بخطاب لوزير الخارجية جون كيري في ٢٨ كانون الأول ٢٠١٦، حدد فيه خمسة «مبادئ»، ينبغي للمفاوضات النهائية أن تسترشد بها، وهي: ضمان حدود آمنة ومعترف بها بين إسرائيل ودولة فلسطينية تتوافق لها مقومات الحياة، وتحقيق هدف قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ من قيام دولتين لشعبين، واحدة يهودية والثانية عربية، والتوصل إلى حل عادل ومتفق عليه وواقعي لقضية اللاجئين الفلسطينيين بمساعدة دولية، وأن تكون القدس عاصمة معترفا بها دوليا لدولتين. مع ضمان حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة، وأخيرا ضمان الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية، بما يضمن انتهاء الاحتلال بصورة كاملة في نهاية المطاف.

بعد فوز ترامب بالرئاسة الأميركية في تشرين الثاني ٢٠١٦ بشهر تقريبا، اتهم نتانياهو أوباما بأنه كان العزب الفعلي لقرار مجلس الأمن ٢٣٣٤، وأن المبادرة إلى مشروع القرار ودعمه كان أميركيا. واعتبر نتانياهو أن أوباما كسر بذلك التزام الولايات المتحدة التاريخي بأمن إسرائيل، حسبما نقلت عنه وكالة بلومبيرغ.

ترامب ونتانياهو- ذروة التحالف ضد الحزب الديمقراطي

مع فوز ترامب بالرئاسة سارع نتانياهو إلى تهنئته واصفا إياه بأنه «صديق حقيقي لإسرائيل» في لمز واضح كما يبدو لأوباما. وتعمقت العلاقات بين نتانياهو والإدارة الجمهورية بشكل كبير، وصلت إلى صمت إدارة ترامب على منع حكومة نتانياهو أعضاء كونغرس من الحزب الديمقراطي مناهضين لإسرائيل من زيارة الأراضي المحتلة.

ونقلت الكاتبة في صحيفة «نيويورك تايمز» شيريل غاي ستولبيرغ العام ٢٠١٩ عن قادة في الحزبين الجمهوري والديمقراطي تحذيرهم من أن علاقة ترامب ونتانياهو ستؤدي أوحتل إلى تآكل دعم الحزبين لإسرائيل. وقاد نتانياهو ترامب إلى الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وإلى إعلان الإدارة الأميركية السابقة أن المستوطنات شرعية، وهي خطوات يرى الحزب الديمقراطي أنها تتعارض مع موقفه الداعم لحل الدولتين، والراض للاستيطان غير الشرعي.

بايدن رئيساً وبينيت رئيساً للحكومة

مع تسلّم جو بايدن الرئاسة في واشنطن في كانون الثاني ٢٠٢١ وتسلّم نفتالي بينيت رئاسة الحكومة الإسرائيلية مؤخرا، كتب دوغلاس بلومفيلد، وهو أحد قادة «إيباك» المؤثرين في الكونغرس، مقالا في صحيفة «جيروراليم بوست»، يتساءل فيه إن كان بينيت قادرا على استعادة الدعم من كلا الحزبين لصالح إسرائيل، وترميم علاقة إسرائيل بالحزب الديمقراطي ويهود الولايات المتحدة؟

ويشير بلومفيلد الذي تولى مهمة تجنيد الدعم المالي والعسكري الأميركي لإسرائيل في الكونغرس، إلى أن نتانياهو لم يترك إسرائيل منقسمة فقط، بل ترك يهود الولايات المتحدة منقسمين على أنفسهم أيضا، خاصة في الحزب الديمقراطي، كما يقول إن بايدن سعيد برؤية نتانياهو قد خسر منصبه رئيسا للحكومة.

ويذكر بلومفيلد بامتناع الرئيس الأميركي بعد توليه الرئاسة عن الاتصال بنتانياهو مدة شهر، بالمقابل سارع بايدن إلى الاتصال بنفتالي بينيت في الليلة نفسها التي حصلت فيها حكومته على ثقة الكنيست.

كما يشير الكاتب إلى تصريحات رئيس الحكومة البديل ووزير الخارجية الإسرائيلي الجديد بايتر لبيد بأنه «سيعمل على ترميم علاقات إسرائيل مع يهود الولايات المتحدة من الديمقراطيين، بعد أن مرقتها رهانات نتانياهو وإهاملهم لهم»، في إشارة إلى تركيز نتانياهو على العلاقة مع الحزب الجمهوري فقط. ويذكر بلومفيلد أن أكثر من ٧٠ في المئة من يهود الولايات المتحدة من مؤيدي الحزب الديمقراطي، لكن نتانياهو أدار ظهره للطرفين من أجل التحالف مع الجمهوريين الأفنجيليين، وخلق حالة عداة مع أوباما وكلينتون والآن مع بايدن.

غير أن بلومفيلد يشكك في قدرة حكومة بينيت على التفاهم مع إدارة بايدن، لكنه يشير إلى أن طريقة إدارة الخلافات بينهما يجب أن تكون مختلفة، وأن لا تصل إلى القطيعة وعدم القدرة على التوافق بشكل مطلق، كما فعل نتانياهو مع الديمقراطيين. ويرى أن الامتحان الأول لعلاقة حكومة بينيت بإدارة بايدن سيكون مقول إسرائيل من سعي الولايات المتحدة للعودة إلى الاتفاق النووي مع إيران، في ظل إعلان بينيت رفضه لهذه الخطوة. بالمقابل يشير بلومفيلد إلى أن الإدارة الأميركية وحكومة بينيت ستواجهان تحديات داخلية وربما منسقة أيضا، فبينما يواصل الجمهوريون الذين لا يعترفون مثل ترامب برئاسة بايدن عرقلة جهود بايدن، تعهد نتانياهو الذي يرفض الاعتراف بحكومة بينيت، بالعلم على إسقاطها في أسرع وقت ممكن.

مهمة صعبة جداً

ستجعل تركيبة حكومة بينيت التي تضم يمينيين قوميين متطرفين مثله وتشكيلة أحزاب متناقضة في برامجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية، ومع وجود إدارة أميركية ديمقراطية تملك أغلبية ضعيفة في مجلسي النواب والشيوخ قد تفقدنا، في انتخابات التجديد النصفي بعد أقل من سنتين، مهمة بينيت صعبة جدا، فهو يتبنى موقفا رافضا لحل الدولتين، ويدعو لسم أراض في الضفة، ويرفض الاتفاق النووي الإيراني، وهذا قد يضعه في مواجهة مع بعض شركائه في الائتلاف الحكومي، وفي مواجهة مع الإدارة الأميركية الجديدة أيضا، إلا إذا توافقوا جميعا على الائتلاف الحكومي الإسرائيلي وفي إدارة بايدن على تأجيل الاقتراب من الملفات السياسية المفلوطة والتي قد تتيح لنتانياهو والجمهوريين الفرصة لتفجيرها.

تقرير جديد: عراقيل كثيرة أمام اعتماد الطاقة النظيفة لإنتاج الكهرباء في إسرائيل!



إسرائيل: الطاقة النظيفة «منخفضة».

٢٠١٤ و ١٠٪ من إجمالي الطاقة المركبة في ٢٠٢٠ - يظهر فجوات ٥٨٪ و ٥٠٪ على التوالي. كذلك تبين أنه في بداية العام ٢٠٢٠، كان حجم الكهرباء المولدة من طاقة الرياح حوالي ٣.٥٪ فقط من الحصص التي حددتها الحكومة الإسرائيلية. وقد عيّنت شركة إدارة الجهاز: «شركة إدارة الجهاز، المخولة بإدارة وتخطيط قطاع الكهرباء في إسرائيل، تولت مسؤولية تخطيط وتطوير قطاع الكهرباء في وقت مبكر من كانون الأول ٢٠٢٠. تعمل الشركة على استكمال نقل المسؤولية. تم إنشاء شركة إدارة النظام في وقت قياسي تقريبا، مع معالجة التحديات التكنولوجية واللوجستية المعقدة. بالإضافة إلى ذلك، وبسبب تفشي وباء كورونا ونقص ميزانية الدولة وأحداث أخرى لا تتعلق بنا، كانت هناك تأخيرات في استكمال العملية. في ضوء ذلك، طلبنا تأجيل موعد نقل عمليات الإدارة إلى مسؤوليتنا، حتى نتكمن من تسلمها بأفضل طريقة ممكنة.

أما شركة الكهرباء الإسرائيلية فقد عيّنت بالقول: «تقوم شركة الكهرباء المستقلة بتنفيذ الإصلاح مع الالتزام الصارم بالجدول الزمني المحددة. وبناء على ذلك، في كانون الأول ٢٠٢٠، انتقلت جميع أنشطة النقل والتخطيط والتحميل من شركة الكهرباء إلى شركة إدارة الجهاز، ما يعني غياب جميع أسباب المخاوف الأساسية بشأن نشوب تضارب في المصالح، الواردة في المقال، ومن المتوقع أن ينتقل العمل إلى شركة إدارة الجهاز خلال العام، بما يخضع لاستعدادها لذلك، وعلى أية حال، فإن هذا النشاط ليس له تأثير حقيقي على كيفية دعم أنشطة المنتجين من القطاع الخاص. فهذه تتم وفقا لنظمة هيئة الكهرباء والجهات الرقابية الرسمية، على حد قولها.

كانون الأول الماضي تم تعديل ترخيص الشركة بحيث يمكن تشغيلها جزئياً، ومرة أخرى تم تحديد هذا الترتيب حتى ٣ حزيران الجاري، وحالياً، تعمل معظم وحدات شركة إدارة الجهاز، باستثناء الوحدة المركزية، في هذا النطاق. ويبدو أن هذه لن تكون المحطة الأخيرة، إذ أن أي طلب لتعديل الوقت يحدد بفترة ستة أشهر كحد أقصى، وعند تقديم الطلب الأخير أوضحت الشركة أنه سيكون لديها خيار تقديم طلب تعديل آخر. جاء في طلب الترخيص المقدم إلى لجنة الاقتصاد التابعة للكنيست أنه: «نظراً لأن شركة إدارة الجهاز ليست مستعدة تماماً بعد لتنفيذ نشاطات إدارة الجهاز، فيجب تأجيل الموعد النهائي المحدد في الأمر إلى موعد لا يتجاوز نهاية ستة أشهر أخرى». وبالتالي، «فسوف يظل الترخيص الممنوح لشركة الكهرباء الإسرائيلية سارياً على جزء من نشاط إدارة الجهاز، وبناء عليه وطالما لم يتم منح هذا الترخيص لشركة إدارة الجهاز على نحو مستقل، ستظل شركة الكهرباء الإسرائيلية حاضرة في جزء من نشاط إدارة الجهاز، بما يخضع للقانون ويوافق معه».

شركة الكهرباء ما زالت قادرة على تكريس الوضع القائم
تجدر الإشارة إلى أن خطة شاملة لاقتصاد الطاقة، سبق أن اقترحتها الحكومة الإسرائيلية، تظهر أن هناك وثيقة سياسة حول «أهداف اقتصاد الطاقة» للعام ٢٠٣٠ لكن لا توجد خطة شاملة لاقتصاد الطاقة نفسها، على الرغم من أن وزارة الطاقة حاولت التقدم في العقود الماضية، ووجد أيضاً أن الزيادة في حجم إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة في اتجاه إيجابي، لكن الفحص المقارن لأهداف المحددة - ٥٪ من إجمالي الطاقة المركبة في

بخصوص طاقة الرياح يقول موقع الوزارة: «لتكنولوجيا الرياح مزاي كثيرة، ومنها أنها قادرة على إكمال ساعات إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية، حسب الطلب. بالإضافة إلى ذلك، فإن توربينات الرياح تمكن من استخدام الأرض لاستخدامات أخرى. بموجب فحوصات وزارة الطاقة بالتعاون مع خدمات الأرصاد الجوية، توجد إمكانية كبيرة لإنتاج الكهرباء من الرياح في مناطق عدة في البلاد، وخاصة في الجليل وهضبة الجولان،» (السورية المحتلة). أما في مجال ما يعرف بالفاز الحيوي، أي تدوير النفايات فيقول: «تعمل في إسرائيل اليوم عدة منشآت بأحجام مختلفة، لإنتاج الكهرباء من الفاز الحيوي بتكنولوجيا الهضم اللاهوائي، وبواسطة تجميع الغاز الحيوي المنبعث بصورة طبيعية من مداخل النفايات».

تحمّل تلك الأوصاف الواردة أعلاه تاريخ العام ٢٠١٨، وهو العام نفسه الذي تقرر فيه، كجزء من إصلاح اقتصاد الكهرباء، أن يصبح قسم إدارة مصادر الطاقة شركة حكومية مستقلة، «شركة إدارة الجهاز»، بحيث تكون منفصلة عن شركة الكهرباء، التسويغ الواقف خلف القرار كان كالتالي: من المقترض أن يمنع هذا الفصل نشوء وضع فيه تضارب داخلي في المصالح، حيث تكون شركة الكهرباء هي التي تقرر من أين ستأتي الكهرباء، سواء محطات الطاقة الخاصة بها، والتي تحتوي على محطات مولدة، أو من الأفراد والهيئات الخاصة التي تنتج طاقة بديلة وخصصة، بما يشمل الألواح الشمسية.

لكن وفقاً لتابعة الموقع العبري فإن هذه العملية التي كان من المفترض أن تنتهي في نهاية العام ٢٠١٩، منحت ثلاث فترات تمديد بسبب عدم رغبة شركة الكهرباء الحكومية في ذلك، وفي

وحدها، وهي تتحمل مسؤولية وفقاً لتحقيق «شكوف»، بل إن السياسة الحكومية برمتها تعاني من خلل وفقاً لتقارير ودراسات رسمية وأكاديمية.

ويوضح رئيس جمعية «حرس البيت»، يوني سابير، أن «شركة الكهرباء هي أيضاً جهة منتجة، وبناء عليه فهناك خشية من أنها ستفضّل، على سبيل الافتراض، إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة التي تملكها، والتي تشمل أيضاً مصادر إنتاج الطاقة من الفحم، قبل أن تتوجه إلى اقتناء الكهرباء من وحدات كهرباء بملكية جهات خاصة». وعلى الرغم من أنه لا يوجد سبب يهدد اقتصاد الطاقة أو معايير توفير الكهرباء في ظل هذا الوضع، فإنه بموجب المتحدث المذكور تكمن الكهرباء في حالة معقدة من تضارب واضح في المصالح وشراء سلع باهظة الثمن وملوثة، بدلاً من الكهرباء الرخيصة والنظيفة، وبالتالي عدم التزام الشركة بالتزبيلات التي وضعها وزير الطاقة، والتي تضع الطاقة النظيفة في أفضلية سابقة لأي مصدر آخر.

ويوضح التحقيق الصحفي أنه حتى ما يقرب من عام مضى، كانت «شركة إدارة الجهاز»، تابعة لشركة الكهرباء وتشكل أحد أكبر أقسامها، وهي تدير مصادر الكهرباء وتقرر في كل مرحلة ما هو مزيج الوقود الذي سيتم استخدامه لتوليد الكهرباء منه، بما في ذلك ما إذا كان من ألواح الطاقة الشمسية أو الغاز أو محطات الطاقة التي تعمل بالفحم. هذه الوحدة مسؤولة أيضاً عن التأكد من تزويد المستهلكين بالكهرباء من أفضل مصدر متوفر، أذا بعين الاعتبار عددا من الظروف والشروط من قبيل حالة الطقس ووضع الرياح والوقت الملائم.

على سبيل المثال، في أحد الأيام بعد الظهر، كشف اختبار لمزيج الوقود المستخدم من قبل شركة الكهرباء أن معظم الكهرباء جاءت من مصدر غاز - ٦١,٥٪، بينما ١٩,٧٪ من الكهرباء المولدة جاءت من مصدر للطاقة المتجددة، بما في ذلك الألواح الشمسية، فيما استحوذ الفحم على ٣,٥٪ من إنتاج الكهرباء. أما الباقي ٠,٣٪ فقد جاء من مصادر أخرى.

كذلك، فوفقاً لهدف تنجيج الطاقة الذي جرى وضعه العام ٢٠٠٨، كان يفترض أن يتم تحقيق هدف تنجيج الطاقة في العام ٢٠٢٠ بواسطة تقليل استهلاك الكهرباء المتوقع هذا العام بنسبة ٢٠٪. ولكن لم يتم تحقيق هذا الهدف بشكل كامل مثلما تم إقراره، حيث تم تخفيض الاستهلاك الفعلي للكهرباء في العام ٢٠٢٠ مقارنةً بالاستهلاك المتوقع، لكنه ظل أعلى من الاستهلاك المستهدف، وبهذه الطريقة كان التخفيض الفعلي ٧,٥٪. بالإضافة إلى ذلك، في جوانب خطة تنجيج الطاقة، تبين أن برنامج خفض استهلاك الكهرباء في السنوات ٢٠١٦-٢٠٣٠ لم يشمل وضع أهداف مرحلية ولا ميزانيات ولا مقاييس ضبط ومراقبة لدرجة الامتثال للأهداف الموضوعية.

بين أوصاف وزارة الطاقة لأهمية المصادر النظيفة وبين الواقع
تتميز المعطيات التالية التي يمكن قراءتها على موقع وزارة الطاقة، ببعض الطرافة ربما. فهي تؤكد بكلمات قوية على إمكانيات الطاقة النظيفة في إسرائيل، لكن واقع التطبيق - الذي تتحمل بنفسها كجزء من الحكومة المسؤولية الكاملة عنه - ما زال بعيداً. وهذا جزء مما جاء هناك: «إسرائيل هي بلد شمس وندو إمكانية كبيرة لاستغلال الطاقة الشمسية كمصدر للطاقة. نشرت الدولة مناقصات لإنشاء محطتين للطاقة الشمسية في النقب، بقدرة إجمالية تبلغ ٢٤٢ ميغاواط. بالإضافة لمحطتين بقدرة إجمالية تبلغ ٧٠ ميغاواط، هي أيضاً في النقب، وتتواجد في مراحل البناء المتقدم، بالإضافة إلى ذلك، نتيجة للدعم والتنظيم الحكومي، يزداد في إسرائيل استخدام النظم الضوئية المنتشرة والمتربطة بشبكة الكهرباء».

كتب هشام نفاع:

يطرح تحقيق صحافي نشره مؤخراً موقع «شكوف» (شفافية) العبري سؤالاً يرتبط بما بين المقتربات والبرامج الإسرائيلية الرسمية الممنونة برفع نسبة الطاقة المتجددة على حساب تلك الملوثة، وبين دور جهات اقتصادية قوية في عرقلة أو إبطاء تطبيق هذه السيرة، فهو يسأل: ما الذي يمنع شركة الكهرباء، وهي الجهة المصنعة والمزودة معاً، من الإفراط في استخدام مصادر الكهرباء الملوثة بدلاً من مصادر الطاقة المتجددة؟ وتكتب الصحافية يابيل غاتون أن شركة الكهرباء ستواصل السيطرة على مصادر إنتاج الكهرباء لمدة ستة أشهر أخرى على الأقل، على الرغم من أنه كان من المفترض أن تبدأ هيئة مستقلة بالعمل مطلع هذا الشهر وتغيير الوضع، وهناك عدد من المنظمات البيئية التي تطرح تساؤلات تعبر عن الخشية من أن شركة الكهرباء محكومة بتضارب في المصالح قد يؤدي إلى مواصلة الإفراط في استخدام مصادر الكهرباء الملوثة على حساب المصادر النظيفة.

شركة الكهرباء وفقاً لتعريفها الرسمي، هي «شركة جماهيرية» تعمل منذ العام ١٩٢٣ في إنتاج الكهرباء، ونقله وتوزيعه على جميع قطاعات الاقتصاد الإسرائيلي، ويعمل في الشركة ما يقارب الـ ١٢٥٠٠ موظف وتقدم خدماتها إلى ما يقارب ٢,٥ مليون بيت، هي المورد الرئيس للطاقة الكهربائية في إسرائيل. تقوم ببناء، صيانة، وتشغيل محطات التوليد، المحطات الفرعية، بالإضافة لشبكات نقل وتوزيع الكهرباء. تعتبر الشركة الهيئة المتكاملة الوحيدة في إسرائيل في مجال الكهرباء، فهي تولد، وتنقل وتوزع الكهرباء المستخدمة في إسرائيل، وتمتلك الحكومة الإسرائيلية ٩٩,٥٪ من ملكية الشركة وهي واحدة من أكبر الشركات الصناعية في إسرائيل.

يتضح أنه كان من المفترض أن هناك جهة جديدة، هي عبارة عن شركة حكومية إسرائيلية اسمها الرسمي «شركة إدارة الجهاز»، ستباشر العمل وفقاً للقرارات لتتولى كافة صلاحيات شركة الكهرباء فيما يتعلق بإدارة نظام مصادر الطاقة، بعد سلسلة من التاجيلات السبائية في التنفيذ، ومع ذلك، وفقاً للموقع العبري، يبدو أن شركة الكهرباء ستستمر في السيطرة على الصلاحيات المخصصة لهذه الوحدة لمدة ستة أشهر أخرى على الأقل، وهذا يعني أن الشركة ستستمر في تحديد ما إذا كان سيتم توليد الكهرباء في كل لحظة زمنية معطاة، من مصادر الطاقة المتجددة، أو من محطات الطاقة التي تعمل بالفحم وتقع تحت سيطرتها أو من مصادر أخرى. على الرغم من أن شركة الكهرباء تخضع للتنظيم والإشراف القانونيين، طالما أن الوحدة تعمل داخلاً، فإن المنظمات البيئية تتاجح بأن هذا قد يؤدي إلى وضع ينطوي على تضارب في المصالح.

السياسة الحكومية برمتها تعاني من خلل في هذه المسألة
فيما يشكّل خلفية ذات صلة لهذه المسألة، جاء في تقرير لمكتب مراقب الدولة الإسرائيلية في خريف ٢٠٢٠، تحت العنوان «تطوير مصادر الطاقة المتجددة، وتبسيط التعلق بالوقود»، أن «دولة إسرائيل وضعت أهدافاً طويلة المدى لمجال توليد الكهرباء من الطاقات المتجددة والتوسع في استخدام السيارات الكهربائية. ولكن تظهر نتائج الفحص أن هناك حواجز تجعل من الصعب تحقيق هذه الأهداف. وقد يؤدي الفشل في تحقيق الأهداف إلى إلحاق ضرر يمكن تفاديه بمجال الطاقة، والمنافع البيئية والاقتصادية الناتجة من استخدام الطاقة المتجددة والسيارات الكهربائية، بالإضافة إلى الضرر الذي سيلحق بالالتزامات الدولية للحكومة، بمعنى أن المسألة ليست متعلقة بشركة الكهرباء

جمعية «أياليم» الاستيطانية: «عودة إلى الجوهرة؛ الصهيونية والعمل العبري»!

كتب عبد القادر بحوي:

كجزء من عمل وأنشطة الجمعية، ^(١) وتترأس «أياليم» اليوم نحميا غينيس- المديرة العامة، وشلوميت كوهين نائية لها. تمكنت «أياليم» بعد مرور قرابة عشرين عاماً من النشاط الاستيطاني في معقل أراضي ١٩٤٨، وبالأخص في منطقتي النقب والجليل، من الانتشار بوتيرة سريعة؛ إذ بلغ عدد المستوطنات التي تمكنت من إقامتها حتى اللحظة ١٢ قرية طلابية، ونواة استيطانية منتشرة وموزعة على النحو التالي: بحسب التقسيمات الإسرائيلية: منحايبا وكريات شمونة وكريميل في الشمال؛ اللد وأور يهودا في المركز؛ أشليم وديمونا ويزرحوم وسديروت ويخيني وأوفكيم في الجنوب، بالإضافة إلى العديد من الأندية الاستيطانية، كنواة لشراف الاستيطانية التي حصلت هذا العام على ترخيص من الحكومة الإسرائيلية. بعد أكثر من ٩ أعوام على إقامتها كقوة استيطانية عشوائية في النقب.

(هوامش)

١. للاستزادة: أنظر: ي، موقع الجمعيات والمنظمات الإسرائيلية «غايدستار»، وزارة العدل الإسرائيلية. <https://bit.ly/3CM1PTF>
٢. وحدة مستقلة في المنظمة الصهيونية العالمية، وتعتبر الذراع الاستيطانية التنفيذية للحكومة الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة والجولان السوري المحتل، وسيناء سابقاً، وفي منطقتي النقب والجليل منذ العام ٢٠٠٤، وتعمل هذه الوحدة بتحويل كامل من الحكومة الإسرائيلية. يُطلق عليه أيضاً «الصدوق التأسيسي». أقيم في العام ١٩٢٠، وهو جهاز التمويل الرئيسي لأنشطة المنظمة الصهيونية العالمية في فلسطين، إذ عمل على جمع التبرعات العالمية للمشروع الصهيوني ولضمان توفير الأموال الضرورية اللازمة لإقامة دولة إسرائيل.
٣. للاستزادة: أنظر: ي، موقع جمعية «أياليم» الاستيطانية على الشبكة باللغة العبرية: <https://www.ayalim.org.il/>

والعمل العبري النقي، لم يكن مجرد شعار ترفعه وتبنيها، بل تمكنت من وضعه موضع التنفيذ خلال أنشطتها الاستيطانية اليهودية المستمرة منذ ما يقارب العشرين عاماً، والتجلى أبرز لهذا الشعار- كما تراه المنظمة- يُمكن ملاحظته في العام الحالي (٢٠٢١) من خلال «نجاح» المنظمة في إقامة «القرية الطلابية» معاليه شاحاك، في منطقة ديمونا، كأول مستوطنة «خضراء» في النقب، أقيمت بأيدي الطلاب اليهود والمتطوعين والمشاركين في «أياليم»، فقط. كتجسيد لمبدأ العمل العبري، أحد الركائز الأساسية للحركة الصهيونية تاريخياً.

تشير المعطيات المتوفرة عن «أياليم» إلى أن مصادر التمويل متعددة الوجهة- وإن كانت الحكومة الإسرائيلية تنفر بالنسبة الأكبر منها- حيث تحصل على دعم كل من وزارة تطوير النقب والجليل؛ مؤسسة «ميراج إسرائيل»؛ الوكالة اليهودية؛ دائرة الاستيطان؛ ^(٢) «كيرن هيسود» ^(٣) بالإضافة إلى التبرعات التي تحصل عليها من اليهود المؤمنين بفكرتها الاستيطانية أو أولئك المقدرين بالمأ من المشاركين في أنشطتها. أما بالنسبة للعائلات والمالية والميزانيات الخاصة بالجمعية، فقد بلغت عائلاتها المالية خلال العام ٢٠١٩ فقط ما يقارب ١٩,٣١٥,٠٠٠ شيكل، بالإضافة لمبلغ ٧,٦ مليون شيكل من الدعم الحكومي في العام نفسه، والمبالغ الأخرى التي تحصل عليها المنظمة من مصادر التمويل الأخرى والتبرعات الإسرائيلية واليهودية العالمية.

إن النشاط الاستيطاني التوسعي لـ «أياليم» الاستيطانية منذ أن سجلت نفسها في العام ٢٠٠٢ على أنها جمعية «نشاط اجتماعي إسرائيلي»، تستهدف فئتي الشباب والطلاب في إسرائيل بمبادرة مجموعة أشخاص أنهوا الخدمة العسكرية في الجيش، لا يزال مستمراً، بل ومتصاعداً، خاصة في النقب والجليل؛ ففي العام ٢٠١٩، بلغ عدد الموظفين العاملين لديها ٢١ و١٣ عضواً؛ و٨٦٥ متطوعاً بحسب بيانات وزارة العدل الإسرائيلية. أما اليوم، وبحسب الإحصائيات المتوفرة عن الجمعية؛ فإن عدد المشاركين في أنشطتها الاستيطانية- بشكل دائم- قرابة ١٢٠٠ مستوطن؛ و٥٠,٠٠٠ ساعة عمل اجتماعي/ تعاوني للمشاركين والمتطوعين

على رسالة بن غوريون، وبالذات في العام ٢٠٠٢، التقط الجنديان دهان وغليكسيبيرغ الرسالة وأقاما مستوطنة «أشليم» لتكون أولى المستوطنات التابعة للمنظمة التي استوحيت اسمها «أياليم» تخليداً لما ذكرى المستوطنتين ياعيل وإيال تسور اللتين قتلتا في مستوطنة «كرمي تسور» بالمقامة على أراضي الفلسطينيين شمال الخليل في الضفة الغربية المحتلة إبان الانتفاضة الثانية.

في العام ٢٠٠٦ بدأت «أياليم» بتوسيع نشاطها الاستيطاني ليصل إلى منطقة الجليل بعد أن كان مقتصرًا حتى ذلك الوقت على النقب؛ حيث أقامت مستوطنة أخرى تابعة لها في مستوطنة كريات شمونة في الجليل. وفي العام ٢٠١١، وبفضل الدعم الحكومي الإسرائيلي، واليهودي العالمي لنشاطها الاستيطاني التوسعي، تمكنت من إقامة مستوطنات جديدة تحت مسمى قرى طلابية وشبابية- على سبيل المثال لا الحصر- في مناطق خارج النقب والجليل أيضاً، وبالذات في مدينة اللد، الأمر الذي أطلق العنان لنشاطها الاستيطاني في هذه المنطقة لتنتشر مستوطناتها اليوم في مناطق اللد؛ أور يهودا؛ وأسدود. وفي العام ٢٠١٧، وفي إطار سعيها لتطوير نشاطها الاستيطاني؛ فكرياً وممارسة، تمكنت «أياليم» من الحصول على دعم رسمي من الكنيست الإسرائيلي لمشاريعها الاستيطانية، والذي تمثّل بانضمام وزارات حكومية جديدة لفريق الدعم الخاص بمشاريعها، ومستوطناتها المقامة تحت مسفيات مختلفة- كما أوضحنا سابقاً- كوزارة المالية؛ التربية والتعليم؛ المساواة الاجتماعية؛ وزارة البناء والإسكان ووزارة الزراعة، علماً بأن الدعم هنا لا يقتصر على المستوى المالي فقط على الرغم من أهميته.

أما على الصعيد المجتمعي اليهودي؛ فتحتظ «أياليم» بدعم غير محدود، سواء على الصعيد المالي الذي يأتي على شكل تبرعات، أو حتى على الصعيد المعنوي والثقافي؛ ففي العام ٢٠١٣ حصلت «أياليم» على جائزة يغال لون، لأعمال ومشاريع الإبداع الصهيونية، وعلى جائزة «مناحيم بيغن» بسبب أنشطتها الاستيطانية التي تمكنت من خلالها من إقامة «القرى الطلابية» في الأطراف في العام ٢٠١٩. كما تعتبر «أياليم» أم العودة للجوهرة؛ أي جهر الصهيونية الاستيطاني

الإسرائيلية العاملة في أراضي ١٩٤٨، والأراضي الفلسطينية المحتلة منذ ١٩٦٧، مثل «أنوية التوراة» و«نحاتل شمعون».

أقيمت منظمة «أياليم» الاستيطانية في العام ٢٠٠٢ على أيدي متان دهان وداني غليكسيبيرغ اللذين أنحيا خدمتهما العسكرية في الجيش في العام نفسه، بهدف تعزيز الاستيطان في النقب والجليل، واستندت فكرة الجمعية إلى فرضية أن المشاركة المجتمعية للطلبة اليهود والجنود- علمانيين كانوا أم متدينين- يُمكن الاستفادة منها وتوظيفها في الاستيطان عبر إقامة «القرى الطلابية» و«القرى الريادية»، كجزء من إدراك هؤلاء لأهمية منطقتي النقب والجليل على المدى البعيد.

تعرف جمعية «أياليم» الاستيطانية نفسها على أنها جمعية تسعى لتعزيز الاستيطان في «أرض إسرائيل»، وتركز أنشطتها الاستيطانية هذه في منطقتي النقب والجليل عبر العمل على «تطوير» التعليم اليهودي والثقافة اليهودية والنسيج الاجتماعي وفي المناطق المحيطة بالمستوطنات في القرى الطلابية، و«تجعات» الرياديين» أيضاً، التي تضمن أيضاً إنشاء المؤسسات العامة والبناني التي «ستحقق رفاهية السكان، اليهود في النقب والجليل، كما ستساعد في تنفيذ برامج استيعاب «اليهود» القادمين من «الشتات» التي تعدها الحكومة الإسرائيلية خضيمًا لهذا الغرض. ^(١)

تبتنى المنظمة شعار «العودة إلى الجوهرة: العمل الصهيوني؛ الاستيطان، الثقافة، والعمل الاجتماعي»، كبطاقة تعريفية رسمية لها. وترى أن الاستيطان في النقب والجليل هو مسألة مصيرية بالنسبة لليهود، وذلك استناداً إلى رسالة ديفيد بن غوريون- وهو أول رئيس حكومة لإسرائيل- في العام ١٩٥٢ في أثناء زيارته لمستوطنة «سديه بوكير» في النقب، والتي اعتبر فيها أن تطوير النقب هو الاختبار الذي سيحدد مصير الدولة؛ وبعد مرور ٥٠ عاماً

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية



THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY
TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة
موقف وزارة الخارجية النرويجية

تابعونا على الفيسبوك

facebook
<http://tiny.cc/ywgg4>

وقناتنا على اليوتيوب

YouTube
<http://tiny.cc/ndkdp>

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب. 1959

هاتف: 00970 - 2 - 2966201

فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدارة»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدارة» الإلكتروني:

<http://www.madarcenter.org>

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدارة» مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة

أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي